كورونا والعنف الجنسي

وردت في الآونة الأخيرة تقارير عديدة تشير إلى زيادة العنف الجنسي في ظل جائحة كورونا والحجر المنزلي المفروض على نصف سكان الأرض تقريباً ونحن على ثقة بأن النسب التي تداولتها وسائل الإعلام ما هي إلا غيض من فيض. ففي الأوقات العادية لا نستطيع معرفة صفات المحيطين بنا تماماً إلا انها تظهر بأوضح صورها الإيجابية منها أو السلبية في الأوقات الاستثنائية وتحديات الحياة هي من تحدد صفاتهم وتكشف عن حقيقتهم ومواقفهم. إن ظهور فيروس كورونا أعاد مجتمعاتنا إلى رشدها في زمن كان يصعب فيه التركيز على الصفات الإنسانية المتجلية بالاحترام والمحبة والصبر والتعاون فضُغط عليها من النواحي الاجتماعية والنفسية والاقتصادية وأُظهر الوجه الحقيقي للأنظمة الرأسمالية الشعبوية اليمينية المتحكمة بالبشر والحجر في عالمنا وازاحت الستار عن مشاكلها الدفينة، كما وضحت للإنسانية جمعاء حقيقة المجتمعات الديمقراطية الملتزمة بالمعايير الأخلاقية والإنسانية فعلاً، فبالنظر إلى جميع من كان يتحدث عن العالم الوردي الذي تحققت فيه الحريات واصبح القانون سيداً للمجتمعات وتوافر كافة متطلبات العيش برفاه امثال ترامب وجونسون وبوتين واردوغان، كلٌ كان له خطابه المباشر إلى الشعب بصفته الشعب نفسه، رأيناهم قبل كورونا عندما كانوا يقنعون شعوبهم بشعارات براقة وخطابات ديماغوجية فاظهر كورونا زيف ما كانوا يدعون وافتقار

أنظمتهم إلى وسائل حماية مجتمعاتهم وشعوبهم وتركيزهم على الاقتصاد وإهمالهم لقطاعات حيوية كالصحة، فهو لم يكن إلا تضليلاً للمجتمعات والشعوب وبُعثرت أنظمتهم التي بعثرت فيما سبق الأنظمة الملتزمة بالأخلاق والمحبة المحترمة للسلام.

كما جسد الفردية والأنانية ولم يكن يعمل إلا لمصالحه الشخصية ودون النظر إلى أولئك الذين يعملون يومياً لكسب لقمة العيش فكان لابد لهم من التموضع في زاوية من الزوايا أو الانكماش ومناشدة الخلاص مما يقع عليهم من ظلم لم يكن هناك من يبحث عن المثل، عن ما يخدم المجتمع فعلياً ولا يهمهم سوى جمع اكبر كمية من الدولارات والتحكم بالمجتمع والبعض الآخر في إرضاء أصحاب رأس مال وتقوية سيطرتهم، نعرض مثلاً امريكا عندما ناقش المسؤولون التأمين الصحي، عارض أصحاب رؤوس الأموال ذلك، وكذلك الفقراء ومعدومي الحال لم يقبلوا به دون أن يفكروا بان ذلك سيكون لمصلحتهم بل ساروا وراء القطيع فهم ليسوا إلا توابع للأنظمة الرأسمالية الشعبوية ومنفذين لأجنداتها ولهذا وجدناهم يعلنون الحرب هنا وهناك ويتفقون على مزيد من سفك الدماء وتهجير الشعوب من أوطانها كما في سوريا وغيرها.

قبل كورونا كان هناك عنف من نوع آخر، العنف المتستر وراء الأبواب المغلقة والمتداول فقط في أروقة المحاكم. العنف ضد المرأة وكان هناك من يقف ضده من النساء ويناضلن لتحقيق المساواة وقدر من الحرية على مدى التاريخ الطويل، كما كان هناك من يقف ضد هؤلاء النسوة أيضاً متعذرين بقوة القوانين التي تدعي حماية المرأة ومنحها حريتها ولكن اتضح جلياً بأن مجتمعاتنا كانت تعيش في وهم كبير، فعن أية حرية نتحدث وعن اي قوانين، راينا كيف أن الأسرة أصبحت كمخبر لتحليل العلاقات الأسرية في زمن الكورونا، كيف تجسدت سيطرة الرجل تماماً وكيف أصبحت مؤسسة العائلة مكاناً للعنف لا للمحبة والروابط الأسرية وهذا ليس إلا دليلاً قاطعاً على زيف ادعاءات الأنظمة الرأسمالية في الديمقراطية والمساواة بين الجنسين وأن استبداد الرجل مازال قائماً ضد المرأة وأن خصائصه الذكورية المتوارثة كانت مجمدة في ثلاجة

الرأسمالية وأنه فقط كان متستراً تحت عباءة نظامه الرأسمالي وان القوانين وحدها لا تسطيع حماية المرأة والمجتمع، طالما يفتقر الرجال إلى الرجولة والأنظمة إلى الوعي بقضايا مجتمعاتها الجدية إيجاد حلول جذرية لها.

ما هو العنف الجنسي وما هي الحلول لمعالجته ؟

يتخذ العنف ضد المرأة أشكال كثيرة فقد يكون عنفاً بدنياً أو جنسياً أو اقتصادياً او نفسياً، فصور العنف هذه تتسم بالتشابك وهي تؤثر في النساء منذ ولادتهن وحتى الشيخوخة، والنساء اللاتي يتعرضن للعنف يعانون من مشاكل عديدة كما يتقلص مستوى تمكنهن من المشاركة في الحياة العامة.

فالعنف الجنسي هو أي شكل من أشكال الأذى الجسدي أو النفسي لشخص آخر من وجهة نظر جنسية أو تهديده بها أو محاولة للحصول على فعل له طبيعة جنسية بالإكراه، وهو سلوك عدواني بمعنى أن الأشخاص الذين يقومون بالأفعال الجنسية ليس لديهم حاجة جنسية أنما هو سلوك عدواني والهدف منه الإكراه أو الإيذاء أو إخراج العدوان من الداخل باتجاه الأخرين وهذا يندرج تحت أنواع الاغتصابات أو التحرش الجنسي بأشكاله المختلفة فينتج عنه الكثير من المشاكل النفسية والجسدية وحتى الاجتماعية، كما أن العنف يمكن أن يكون عبارة عن الكلمات أيضاً ومن الممكن أن تؤدي إلى قضايا مثل الطلاق والقتل ويمكن أن يتعرض له الرجال والأطفال أيضاً وقد يكون في وقت السلم أو الحرب، فلا وقت أو زمان أو مكان محدد له وأي شخص يقوم بفعل سواء قول أو ايماءات أو ايحاءات جنسية فهو فعل غير قانوني ومخالف للقانون وللأعراف والتقاليد كما هو سلوك عدواني عنيف.

أن منظمة الأمم المتحدة أقرت بضرورة تسليط الضوء على جميع عوامل التمييز ضد المرأة والترويج للمساواة بين الجنسين ومساندة المرأة في جميع جوانب الحياة من خلال العديد من الاتفاقيات الخاصة بالمرأة وعلى رأسها اتفاقية سيداو، التي جاءت كثمرة من ثمار النضال المتواصل للمرأة، إضافة إلى التركيز على إيجابية التعامل مع المشاكل الاجتماعية كبديل لاستخدام العنف، فالأرقام الصادمة للعنف الجنسي في حالات السلم

تفتح المجال للتساؤلات حول العنف في حالة الحرب، وسوريا خير مثال على ذلك واعتبرت ممارسة العنف الجنسي من النظام العام في بعض المناطق، حيث مورس بشكل ممنهج في ظل سيطرة داعش والنصرة واحرار الشرقية وغيرها من التنظيمات الإرهابية، فالأمم المتحدة تعتبر العنف الجنسي وسيلة من وسائل الإرهاب ومن أسباب كتمانه الخوف والعار الاجتماعي اللذان يتعاضدان بشكل يمنع السواد الأعظم من ضحاياه من التبليغ عنه ويشير العاملون في الميدان إلى أنه يقابل في كل حالة اغتصاب واحدة يبلغ عنها ١٠ إلى ٢٠ حالة اغتصاب لا يبلغ عنها. وأن معظم الأشخاص الذين يقومون بالعنف هم ممَن تعرضوا للعنف في طفولتهم.

حيث تقول منظمة الصحة العالمية أن العنف ضد المرأة يعتبر واحد من أبرز المشاكل الصحية والنفسية والاجتماعية التي تواجه المرأة حول العالم وتسلبها أبسط حقوقها الإنسانية، وفق إحصائيات المنظمة عاشت ٣٥% من النساء حول العالم أحد مظاهر العنف الجسدي سواء أكان من الزوج أو من غرباء بحيث تؤكد تقارير أن ٣٠% من النساء حول العالم تعرضن في حياتهن مرة واحدة على الأقل لشكل من أشكال العنف الجنسي.

أن ما تعانيه المجتمعات في ظل انتشار جائحة كورونا والإجراءات الخاصة بالوقاية من العدوى التي أقرتها معظم دول العالم من حظر التجوال والحجر المنزلي كانت من الممكن أن تكون أخف لو أن التدابير الوقائية متوافرة، فالنظام الرأسمالي الشعبوي هذا النظام الرجولي المستبد والمستند تماماً على الذكور المتسلطين لم يكترث لما قد يصيب الإنسانية من تبعات انتشار هذا المرض لأن الذهنية الذكورية القائمة على المصالح والاقتصاد والسلطة هي التي سادت العالم ومنعت أصحاب العقول من اتخاذ التدابير الاحترازية التي من شانها ان تمنع تفاقم الامور، أنهم فضلوا التضحية بالبشرية لتحقيق مكاسب اقتصادية وهنا يتبادر إلى ذهننا هذا السؤال، علينا هنا ان نتساءل عن مدى اهتمامهم بالمجتمع:

ما مدى الديمقراطية الي تتمتع بها الأسرة ؟

ماهي الرجولة وما مدى تفكيرهم بها، هل تعني السلطة والاستبداد ومدى قدرتهم الفعلية على رفع شان المجتمعات ؟

علينا أن نسأل أنفسنا؛ إذا طال أمد هذه الجائحة كيف ستصبح حياتنا هل سنقتل بعضنا بعضا أم يجب أن نعمل سوياً لأجل البقاء ..

نعلم بأن الحجر المنزلي يشكل وضعاً جديداً وغريباً على الاسر، وتوافرت العوامل التي تؤدي إلى تقارب الأسرة وفهم مشاكلها إلا أن التقارب المكاني أدى إلى ازدياد حالات العنف الجنسي والأسري بكافة أشكالهما، ففي الوقت الذي كان على الرجال التحلي فيه بالصبر واحتواء قلق الأسرة ومساندة المرأة فيما تسعى إليه من احتواء لتبعات تفشي الفيروس على العائلة، قاموا بإفراغ جام غضبهم عليها والأطفال، وكان النساء هم سبب الكوارث ويأتي ذلك لتوافر العوامل التي تؤدي إلى قيام أحد الجنسين وبشكل خاص الرجال بأعمال العنف ضد النساء والأطفال لأنهم لا زالوا يحتفظون بالذهنية الذكورية المتسلطة ولا يمتلكون الوعي الجنسي الكافي للتعامل مع الاسلوب الجديد للحياة ولكون النساء والاطفال الفئات الأكثر ضعفاً وتهميشاً في المجتمعات، وكذلك عدم استغلال الوقت في فيما هو مفيد للأسرة، وعدم الذهاب إلى الأعمال، إضافة إلى المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تعانيها الأسر والقلق الصحي المرافق، ما هذا إلا دليل على هشاشة الحياة الاجتماعية في عالمنا وعدم اهتمام الأنظمة بالعلاقات والروابط الاسرية وتطويرها، فوجود بعض المجرمين والمشردين والعاطلين عن العمل وتجار المخدرات في المنازل أدى إلى انخفاض مستوى الجريمة في خارج المنزل وازديادها داخله مما قد يؤدي إلى الاخلال بصحة وسلامة المجتمعات في ظل إمكانية تعرض المرأة إلى أمراض وعاهات جسدية ونفسية وازدياد المشاعر السلبية كالعنف والغضب لدى الاطفال وهذا ما نراه ونقرأه في النداءات والتقارير الواردة من المنظمات العالمية والدولية والإقليمية والمحلية، وعلى رأسها البيان الذي أدلى به الأمين العام للأمم المتحدة السيد أنطونيو غوتيريش والذي حذر فيه من ازدياد جرائم العنف الجنسي والأسري ويوصي جميع المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني بسماع أصوات النساء والأطفال المستغيثين بهم من بطش وعنف الرجال وعليه فأن على مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات والمنظمات الحقوقية والمعنية بشؤون المرأة وحقوقها أن تقوم بمسؤولياتها التاريخية أمام موجة العنف

التي تواجهها النساء سواء أكان ذلك داخل المنزل أو خارجه. وبما أننا نعاني في سوريا ومنذ سنوات من ظروف الحرب والاحتلال والنزوح والإبادة وحملات التهجير القسري الممنهج وخاصة في الشمال وشمال شرق سورية إضافة إلى تبعات انتشار فيروس كورونا والاجراءات الوقائية المتبعة لتفادي انتشاره ترد إلينا الكثير من البلاغات والتقارير عن حالات العنف وازدياد مؤشراته لهذا ولدرء العواقب الوخيمة التي قد تؤدي إليها موجات العنف الجنسي المتزايدة على المرأة والأطفال، على الحكومة السورية والإدارات الذاتية والمدنية في شمال وشرق سوريا والمؤسسات المعنية اشراك أفراد المجتمع بغض النظر عن جنسهم، عرقهم، طبقتهم، وصفاتهم، وتوعيتهم بجميع مجالات الوقاية من العنف الجنسي والعمل على توفير الخدمات الخاصة والمناسبة لجميع الذين يواجهون مخاطر العنف الجنسي والأسري وهذا يشمل أن تكون خدمات إدارة الحالات من قبل قطاعات حيوية مثل الصحة، والدعم النفسي والاجتماعي، والحماية، والخدمات القانونية متاحة للأشخاص المعنيين وسهلة الوصول إليها، وتوفير مراكز الرعاية وتجهيزها جيداً بما هو متاح ويجب أن يكون العاملين مع ضحايا العنف الجنسي والأسري ومقدمو الخدمات مدربين تدريباً جيداً، ومجهزين بالمهارات والأدوات للقيام بهذا العمل المهم والحساس والذي يشكل تحدياً كبيراً للمؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني ذات الشأن في ظل الاجراءات المفروضة على المجتمعات نتيجة لتفشي مرض كوفيد-١٩.

وكذلك على النساء والرجال تعزيز آليات مجتمعية للوقاية من العنف الجنسي والأسري وتحدي ومحاربة الأعراف والتقاليد والممارسات اللاأخلاقية التي تتغاضى عن العنف الجنسي والأسري والإساءة إلى افراد الأسرة واستغلالهم ولتخفيف الضغط النفسي على النساء والاطفال القيام بدورهم المهم في الوقاية من العنف الجنسي وتبعاته.

وبما أن جميع أغلب المجتمعات تتبع الحجر المنزلي والحياة شبه متوقفة ولا يستطيع افراد متابعة أعمالهم اليومية المعهودة، وكذلك نحن في شمال وشرق سوريا نعيش في حالة من القلق الصحي كما تعاني الأسر من

مشاكل اقتصادية واجتماعية ولكن معاً نستطيع ان نعطي معنى لحياتنا في ظل هذه الظروف، فمعظم الفلاسفة والعظماء ولدت ابداعاتهم في زمن الاوبئة والحجر الصحي ومنهم فريدا كالو الفنانة المكسيكية التي استغلت بقائها في المشفى فرسمت أول بورتريه لها مستخدمة المرآة لمشاهدة وجهها وشكسبير الذي كتب مسرحيته الملك لير وكذلك جيوفاني بوكاتشو الذي انجز أهم اعماله في زمن الطاعون في فلورنسا، حيث ألف الكوميديا البشرية (ديكاميرون) وغيرهم الكثير، وعليه يجب البدء بترتيب الوقت وتنظيمه ووضع برنامج للأسرة يتضمن مناقشة الأمور الهامة للأسرة كتدريب الصغار وتمكينهم وتعلم لغات جديدة.

التعلم عن بعد والبحث والدراسة لتطوير الأعمال عند العودة إليها وقراءة الكتب والأنترنت خير وسيلة لتسهيل ذلك.

ممارسة الرياضة الجماعية ضمن الأسرة ومنح الاولوية لرعاية الاطفال والاهتمام بهم وتطوير مهاراتهم.

على جميع أفراد الأسرة الاستفادة من وضعهم هذا وتقييمه بشكل إيجابي وبشكل خاص الرجال وأن يساعدوا في تقوية الروابط الأسرية مع المرأة والتفكير في معالجة المشاكل بإيجابية واتباع أساليب عصرية وديمقراطية لا تسلطية.

على الجميع العمل لحماية الأشخاص الذين يتعرضون للعنف الجنسي والأسري، وخلق الوعي بين المجموعات السكانية والمجتمعات المتأثرة حول الأسباب والعوامل المساهمة وعواقب العنف الجنسي وحقوق الإنسان القانونية والدولية القائمة والمتعلقة بالمساواة وتحقيق العدالة بين الجنسين.

ما الذي يجب أن تقوم به المنظمات الحقوقية النسائية ؟

أن العبء الأكبر من المسؤولية يقع على عاتق المنظمات الحقوقية النسائية وعليها العمل الجاد في هذا المضمار والنضال الحقوقي الأخلاقي والديمقراطي ضد الأنظمة الذكورية السلطوية ونشر الوعي الجنسي بالأساليب الصحية والسليمة بين كافة الفئات المجتمعية لأن اتباع الطرق

القانونية البحتة لا تكفي لدرء المخاطر الناجمة عن العنف الجنسي بل العمل على إصلاح المجتمع والعمل على خلق حياة اجتماعية تسودها المساواة الحقيقية، ونحن مركز الأبحاث وحماية حقوق المرأة في سوريا نعلن عن استعدادنا للقيام بكل ما في استطاعتنا لحماية النساء والدفاع عنهن ضد أي نوع من أنواع العنف سواء أكان جنسياً أو نفسياً أو اجتماعياً أو اقتصادياً والتعاون مع كافة المنظمات والمؤسسات الحكومية والمدنية العالمية والإقليمية والمحلية العاملة في هذا المجال.

مركز الأبحاث وحماية حقوق المرأة في سوريا

٢٠٢٠/٤/١١